مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: مفهوم الديمقراطية في سياق النظرية الشعبوية: دراسة للمفهوم وتأثيرها في مسارات دمقرطة الأنظمة
اسم الكاتب: م. نواف عبدالقادر جواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7917
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 21:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i35.338

TJFPS

ISSUE 35

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"مفهوم الديمقراطية في سياق النظرية الشعبوية وتأثيرها في مَسارات دَمقرطة الأَنظمة"

"The concept of democracy in the context of populist theory and its impact on the paths of democratizing regimes"

lecturer.Nawaf Abdul qadir Jawad [a]
Tikrit University - College of Political Sciences[a]

م. نواف عبدالقادر جواد * [a]
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 07 Mar.2024
-Received in revised form 15 Mar .2024
- Final Proofreading 30 Mar. 2024
- Accepted 29 Apr. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:
- Democracy
- Theory
- Populism
- Paths
- Democratization
- Systems

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This research discusses contemporary populism and its theory of democracy, which provides in its aspects solutions to overcome the fallacies that afflicted the democratic project and to rebuild it and review its foundations, especially in its representative aspect, as it is considered one of the ambiguous procedures that must be overcome or strengthened because it has caused an inability to represent the people and express their will, due to the lack of fulfillment of the promises made by the elected people and ignoring their voters after they attained power. The populist theory suggests that the solution lies in adopting a democracy called polarized direct democracy, in which individuals initiate legislation and ruling through referendum as the only means that enables the people to obtain immediate ruling without waiting for the term of the elected people to end to punish them. This democracy also seeks, in its social dimension, to undermine the personalization of power and change the concept of the people after establishing a form of governance that excludes intermediary bodies between the people and power, and this is what explains the extremely negative vision of the populist theory of parliaments, parties, the press, and constitutional courts.

*Corresponding Author: Nawaf Abduqadir awad,EMail:nawaf_89@tu.edu.iq,Tel:009647705146641, Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: ٠٧ اذار ٢٠٢٤
-الاستلام بعد التنقيح ١٥ أذار ٢٠٢٤
- التدقيق اللغوي ٣٠ أذار ٢٠٢٤
- القبول: ٢٩ نيسان ٢٠٢٤
- النشر المباشر: ٣٠ حزيران ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- **الديمقراطية**
- **النظرية**
- **الشعبوية**
- **مسارات**
- **دمقرطة**
- **أنظمة**

الخلاصة: يناقش البحث الشعبوية المعاصرة ونظريتها حول الديمقراطية، التي قدمت في ثناياها حلولًا لتجاوز المغالطات التي أصابت المشروع الديمقراطي ولإعادة بناءه ومراجعة أُسسه وخصوصًا في جانبه التمثيلي، إذ عدته من الإجراءات الملتبسة التي يتوجب تجاوزها أو تعزيزها كونها سببت عجزًا عن تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته، لعدم وفاء المنتخبين بوعودهم وتجاهلهم لناخبيهم بعد بلوغهم السلطة، تقترح النظرية الشعبوية بأن الحل يكمن في اعتماد ديمقراطية أَطلقت عليها الديمقراطية المباشرة الاستقطابية، التي يباشر فيها الأَفراد التشريع والحكم من خلال الاستفتاء كوسيلة وحيدة تمكّن الشعب من الحكم الآني، بلا انتظار نفاد مدة ولاية المنتخبين لمعاقبتهم، كما تسعى تلك الديمقراطية في بعدها الاجتماعي إلى تقويض شخصنة السلطة وتغيير مفهوم الشعب بعد إرساء ضربًا من الحكم يستبعد الهيئات الوسيطة بين الشعب والسلطة، وهذا ما يفسر الرؤية السلبية الشديدة للنظرية الشعبوية للبرلمانات والأحزاب والصحافة والمحاكم الدستورية.

المقدمة:

إن عرضًا إجماليًا وشاملًا للنظرية الشعبوية من شأنه أن يرسم مقاربة سياسية اجتماعية، تعمق من إدراك اخفاقات الديمقراطية والتي عدتها مفهومًا إشكاليًا، ذو التباس بنيوي ناجِم عن صيغها الخاصة بممارسة السيادة الجماعية، وتحديدها لمعايير العدالة المطلوبة ببناء عالم يتساوى فيه الجميع، في هذا السياق تعرف الشعبوية ذاتها بأنها الحد الأقصى للمشروع الديمقراطي، التي تسعى من خلاله استحضار الشعب الواحد، لتقليص الفجوة بين الجسد المدني وشعب المجتمع، وهكذا فإن عملية تنشيط الديمقراطية وتحسين ظروف العيش يرتبطان في المنظور الشعبوي بعزل النخب المتكتلة، وتفعيل مبدأ الاستقطاب المؤسساتي أي تعديل دور المحاكم الدستورية وطرق هيكلتها وإلغاء الهيئات المستقلة، وتُضاف إلى هذه العناصر المعطيات المتعلقة بالسياسة المتبعة تجاه وسائل الإعلام والمنظمات والأحزاب المعارضة، وتسمى هذه العناصر مجتمعة "اللاليبرالية" التي تتخذ معنى يختفي فيه مجال العمومية كمعيار للحكم والشرعية، وبهذا المعنى، تصبح الشعبوية هنا معادلة لنسخة جذرية من الديمقراطية في معارضة النموذج الديمقراطي الليبرالي، ويعتقد الشعبويون أن التمثيل يجب أن يعكس بشكل فوري مباشر من خلال الرؤية الوحدوية للسياسي والشعب الواحد، ثم ذهبوا إلى عدم وجود سلطات غير تلك التي تحددها إرادة الشعب، سيما وأَنهم يعون بأَن سيادة القانون والمؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان الأساسية مثل المحاكم الانتخابية والمحاكم الدستورية والمحاكم العليا، وغيرها تقيد قدرة الشعب على ممارسة سلطته الشرعية، وتورث سخطًا متزايدًا بين الناس تجاه

النظام السياسي. وهكذا نلحظ تداخل النضال الاجتماعي والمواجهة السياسية، في الرؤية الشعبوية، التي تقود في النهاية تجاه الديمقراطية ونقلها من حالة إلى حالة أكثر تقدمًا، أو قد يكون دورها يتسبب بالانحراف، عندما تؤسس نظامًا مستبدًا ديمقراطيًا يتمتع بقدرة متفاوتة على هامش من الحريات.

أهمية البحث: تتجلى الأهمية النظرية للبحث بأخذ الشعبوية على محمل الجد، والتعاطي معها كنظرية مكتملة الأركان وباعتبارها مشروعًا ديمقراطيًا، تأثيره عميق في طبيعة المسارات التي اتخذتها الحياة الديمقراطية في ظل موجة تنامي انتشار الأفكار الشعبوية.

إشكالية البحث: يسعى البحث لحل إشكالية إسهامات الشعبوية في تقوية شكيمة الأنظمة الاستبدادية التنافسية، في ظل الفجوة العلمية حول النظرية الشعبوية، والتي لم تنل تركيزًا في البحث العلمي على الرغم من أهميتها، وبخلاف المقاربات الناقدة، سيتم تقديم أجوبة أكثر شمولية ودقة للإشكال المفصلي في النقاش بشأن الشعبوية، وهذا ما يحتاج إلى التحليل والإجابة من خلال البحث عن عدة تساؤلات كما يلي:

١- ما هي النظرية الشعبوية؟

٢- كيفية قيام العلاقة المركبة بين الديمقراطية والشعبوية؟

٣- ما هو تأثيرها في التحولات التي تحد من الديمقراطية أو تعززها؟

٢- ما هية الآليات التي يمكن بها احتواء طروحات النظرية الشعبوية؟

هذه التساؤلات حملتها مشكلة البحث، لتكون الشيء المراد التعمق به لغرض إثباته أو نفيه.

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية مركزية مفادها (أن النظرية الشعبوية تشكل مشروعًا سياسيًا فعّالًا تعين على دمقرطة النظم السياسية، خلافًا للرأي التقليدي الذي يرى الشعبوية خطرًا عليها، وذلك لقدرتها على تجميع مطالب الفئات المقصاة)؛ وسيتم من خلال هذا البحث الإستفاضة في الدراسة والتحليل لبرهنة صحتها من عدمها أو إثباتها أو نفيها.

مناهج البحث: إن طرائق البحث العلمي تحتاج إلى تحديد منهج لأيّةِ دراسةٍ يُرادُ البحث فيها بدقة، إذ يُعدُّ تحديد المنهج من أولى مُتطلبات البحث العلمي؛ كونهُ المرشدُ أو المفتاح للبحث، ومن هذا المنطلق كان هناك حرصٌ على اعتماد المنهج الوصفي الذي يستند على الدراسات الحديثة والمعاصرة التي اهتمت بتحديد نظري لمفهوم النظرية الشعبوية، أما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي النظمي لتفسير العلاقة المعقدة بين

الشـعبوية والديمقراطية، كي نتمكن من التمييز بين أهم الآثار التي تسـفر عن الشـعبوية في المراحل المختلفة لعملية الدمقرطة.

هيكلية البحث: للإحاطة الشاملة بموضوع البحث، ولغرض معالجة مشكلته والوصـول إلى هدفه، تم تقسيمه إلى مطلبين إضـافة إلى المقدمة والخاتمة. سـنعمد في المطلب الأول إلى التعريف بالنظرية الشـعبوية وأَبرز انتقاداتها للديمقراطية، ومن ثم تحليل موثّق بطريقة دقيقة لطبيعة الديمقراطية "اللاليبرالية" التي تقدمها النظرية الشـعبوية كمشـروع بديل عن الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم في المطلب الثاني سـنركّز اهتمامنا على مديات تأثيرها في مسارات الانتقال الديمقراطي، سواء في تقويضـه، أَم في سُبُل تطوير الديمقراطية وفي النهاية سيتم تقديم آليات احتواء فرضـيات النظرية الشـعبوية. وختامًا تم الوصـول إلى نهاية البحث بالخاتمة التي تتضـمن أهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها والتي تمثل إسهامًا متواضعًا في البحث العلمي.

المطلب الأول: الديمقراطية في سياق النظرية الشعبوية

أَولًا: تعريف النظرية الشعبوية:

إِن النظرية الشعبوية اليوم ما هي إِلا نتاجًا تراكميًا بدأً ما بعد المدة الواقعة بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، من خلال الحركة الاشتراكية الزراعية في روسيا القيصرية ومن ثم قيام الاحتجاجات في الريف الأَمريكي المناهضة للمصرفيين والمنددة بالنخبة الاقتصادية، والتي تزامنت بعد ذلك مع قيام الثورة الفرنسية، وبحلول ستينيات القرن العشرين أَخذت تظهر معالم النظرية الشعبوية في أَعمال عالم الاجتماع "**غيثا إرنست**" الذي عدها ظاهرة سيكولوجية سياسية تعتريها الصبغة الوطنية الاجتماعية، والتوجيه التعبوي المتفاعل مع العقل الجمعي، البعيد عن الحسابات المعرفية(١).

تختلف المقاربات وتتنوع المناهج في تعريف النظرية الشعبوية، كونها متصلة بظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد والأركان، سيما في ظل غياب حالة أنموذجية يُحتكم إليها. إِذ إِن الشعبوية تتسم بالمرونة والجزئية والمرحلية، أَي أنها ليست شاملة بالمعنى الوصفي مثل الليبرالية أو النيوليبرالية أَو كذلك الاشتراكية أو المحافظة، إِذ تتخذ أشكالًا تنظيمية متنوعة وتدعم مشروعات سياسية مختلفة، لأَنها تقترن دومًا بنظريات سياسية واجتماعية واقتصادية، يعينها على الترويج لمشروعاتها بين الجمهور السياسي، وتمكين الفاعلين السياسيين الشعبويين من الصمود. كما هو حال النظريات الشعبوية في أميركا اللاتينية التي عرَّفت ذاتها في صور ليبرالية في "البيرو"، وظهرت في إِطار يساري راديكالي في "فنزويلا"(٢).

يمكن تقديم مقاربات تفضي إِلى تحديد النظرية الشعبوية، فمن خلال منهجية **الفاعلية الشعبية** التي وُظِفت هذه المقاربة من قبل الباحثين في أميركا الشمالية، التي تنظر إِلى النظرية الشعبوية بوصفها منهاج حياة ديمقراطي مبني على انخراط الشعب في السياسة، وقوة إِيجابية ترمي إِلى تعبئة الإِرادة العامة لبناء أَنموذج مجتمعي للديمقراطية وتطويره. أما المنظِّر السياسي "**لاكلاو**" يعرف النظرية الشعبوية بأَنها: قلبًا نابضًا جوهريًا للسياسة، كونها قوة تحريرية لأي نظام اجتماعي–سياسي من الإِشكالات التي ولدتها الديمقراطية الليبرالية الغربية، وبلا الديمقراطية الشعبوية الإِستقطابية لا يمكن تعبئة الفئات المهمشة في المجتمع، الواقعة على مناطق متباعدة من الطيف السياسي(٣). أما "**جيفري ساكس**" ومن خلال مقاربته الاجتماعية – الاقتصادية، التي شاع فهمها للشعبوية في أميركا الجنوبية، والذي يعرف النظرية الشعبوية بأَنها: نظرية تؤسس لزيادة الفجوة بين المجتمع المدني والسياسي، تمهيدًا لقلب موازين القوى في النظام، والتي تنتهي غالبًا بظاهرة الإِنفاق الحكومي

الاقتصادي غير المنضبط، عادة يعقبها مراكمة الديون الخارجية لتشهد الدولة تضخمًا كبيرًا بعدها تباشر بالإصلاحات الاقتصادية القاسية[٤].

وفي إطار الجانب الاجتماعي يمكن الحديث عن النظرية الشعبوية كنتاج منطق أُفقي يتضمن حزمة من المطالب الاجتماعية، ممكنًا بالإقرار بوجود أَعداء مشتركين، وبذا يرسم الحد الفاصل بين "هم" و"نحن". يصوغ الحدود الداخلية التي تفصل المجتمع إلى جزئين منفصلين متعاديين. على اعتبار إنها طريقة في البناء السياسي ترتكز على واقعة التقسيم المجتمعي البعيدة عن منظور الطبقية المرهونة بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج المترتبة عنها، التي ما عادت هي السبب الرئيس المحدد لانقسام المجتمع المعاصر[٥]. ومن ثمّ تحشد أَصحاب الإرادة الجماعية الشاملة الذين هم في القاع ضد النظام السياسي، لإعادة توليفه لصالحهم، وبهذه الطريقة يمكن أن تتركز كافة المظالم والصراعات التي تقسم المجتمع في محور واحد، وهو محور الصراع بين الفئة المهيمنة على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة والمجتمع من جهة أُخرى. إذًا هنا رؤية مناقضة تمامًا للتصوّر الديمقراطي الليبرالي للصراعات والمظالم الاجتماعية التي طالما ينظر إليها على إنها كفيلة بأن تكون موضوع تسويات، إذ يتعزز المشروع الشعبوي بانتهاج تشدد سياسي قائم على تصور للسياسة على أنها مسار لبناء وتفعيل ثنائية الصديق والعدو[٦].

ركزت النظرية الشعبوية على إقران الشعب بالوطن الروحي، أَي نطاقا ترابيًا يحوي مجتمعًا ذا هوية متجانسة معصوم عصمته من الفساد، هذا التعريف للشعب منح النظرية الشعبوية قوتيها الأيديولوجية والسياسية، وذلك لقدرتها على تكوين هوية مشتركة بين مجموعات مختلفة من الناس، ما يسهل الدعم لقضية موحدة، وبناء تصور للشعب يجتذب الناخبين على اختلافهم، ويسمح لهم بالتعبير عن مطالبهم بحرية. كونهم أَصحاب السيادة فهم المصدر الأَساس للسلطة السياسية والحكام الحقيقيين. وعليه فإن الإرادة العامة تعتمد على وحدة الشعب ونفي التعددية أَمام النخب، والذي بموجبه تبرر النظرية الشعبوية الديمقراطية الاستبدادية التي تقدمها، تلك النخب التي تعيش قطيعة وجودية مع الناس، وقد حرَّفت مسار الديمقراطية خدمة لمصالحها[٧].

إذًا يمكن تعريف النظرية الشعبوية تعريفًا جامعًا بأَنها: **نظرية سياسية** تقترح نمط جديد من الديمقراطية، تعادي التعددية وتضع استراتيجية لإقامة حكم مبني على دعم مباشر من التابعين، ثم إنها تشدد على صعود زعيم يمتلك كاريزما مؤثرة، متماهية مع المنطق الداخلي للشعبوية، سواء أكان قدومه من ضمن النسق السياسي أم من خارجه، فالمهم أن دوره محصور في تحقيق إرادة الشعب الأخلاقية والدفاع عنها، التي تعد معيارًا فعالًا

للتمييز بين الشعب الحقيقي والنخبة، ذلك الشعب صاحب الطبيعة الأخلاقية المتخيلة، وليست محسوسة تجريبية.

ثانيًا: انتقادات الشعبوية موجهة للديمقراطية الليبرالية:

لا غرو بأَن الديمقراطية المعاصرة، هي المبدأ الأساس الذي يسير الأنظمة السياسية، ومؤسس للحلول المعرقلة لتشييد مجتمع الأَحرار، في خضم ذلك تجد النظرية السياسية الشعبوية بأن المشروع الديمقراطي ينطوي على مجموعة من التوترات والإلتباسات، على صعيد الثقة بوسائل تطبيقها، علمًا إن صعود الشعبوية في القرن الحادي والعشرين يندرج ضمن هذا السياق الإشكالي للديمقراطية(٨).

تشير النظرية الشعبوية إلى التناقضات التي بنيت عليها الديمقراطية، فيما يرتبط بفكرة الشعب صاحب السيادة بالمعنى العام، إذ أَن تمثيل هذه القوة العليا الضاغطة والآمرة بشكل غير منفصل بين الاستبداد والعنف، كونه تذبذب دلالي لعبارة "الناس" بين مفهومي العامة والشعب. "فالشعب" رؤية موضوعية للمجتمع بأكمله، ترمز إلى العقل الجماعي والمصلحة العامة. أما "العامة" فهو منظور "سوسيولوجي" محدود يشير إلى فئات اجتماعية فكرية مختلفة تحكمها الرغبات الغريزية(٩).

لقد اتسعت الفجوة بين المفهومين في ظل الديمقراطية المعاصرة والذي غابت فيه فكرة التوافق، وأصبح الشعب كتلة لا تعبر عن نفسها بالإجماع ضائعةً بصيغة المفرد، لذا هو يتشكل فيزيائيًا في صور مختلفة، إحداها كشعب انتخابي وطورًا آخر شعب اجتماعي ناشط، وثالثًا شعب المبدأ، فالشعب الانتخابي هو الأكثر وضوحًا حيث إن تجسيده انتخابيًا جعله ظاهرة غير ثابتة، قوامه لا تبرز ولا تتحدد إلا بالأرقام عبر صناديق الاقتراع بصفة عابرة غير منتظمة ويتجلى بصفة فورية في تعيين الأغلبية والأقليات، وتتغير صورته على إثر صندوق الاقتراع، ومع هذا يبقى المعطى الحسابي هذا عصيًا على الإدراك من جهة دلالته، لتنوع الآراء التي تسفر عنها الانتخابات والشعب الواحد ينشطر إلى شعوب، كذلك إن العملية الانتخابية في حدِّ ذاتها ليس بمقدورها تمثيل الشعب تمثيلًا دقيقًا، فتغيب المقاطعين وغير المسجلين وكذا الأوراق الملغاة والبيضاء، يلقي بثقله على مدلولات النتائج(١٠).

إن هذه الخصائص غير كفيلة بتأهيله بصفة ما قبلية للتعبير عن عموم المجتمع، في الوقت الذي يشيِّد فيه الشعب الانتخابي السلطة السياسية التي تتخذ عرضيًا صورة الأغلبية فإنَ الشعب الاجتماعي، ذلك الذي يقدم رأيه في التظاهرات وينخرط في الجمعيات، يظهر في صورة أقلية منفعلة دائمة الحضور، هذا الشعب

الاجتماعي هو حقيقة الإشكالية للتعايش الجماعي، الذي تتشابك فيه وتتهتك روابط الجماعة. وبشأن تنوع الصور تلك المجسدة للشعب، فإن التوتر بين المبادئ السياسية والسيسيولوجية للديمقراطية لم يتراجع، فالديمقراطية المعاصرة تعهد السلطة للشعب تأديةً لمشروعها التحرري الموازي للتنظير الاجتماعي من أَجل تقديس الفردانية. إن المبدأ السياسي للديمقراطية يكرّس قوة للذوات الجماعية ولكن المبدأ "السوسيولوجي" يستهدف تفتيت تماسكها الملموس، حينما جعلته عملية هيكلة المجتمع في طبقات معالمها واضحة قابلًا أن يتمثل بسهولة(١١).

لقد أَشكلت النظرية الشعبوية على قدرة الوسائط والوسائل التمثيلية للديمقراطية بخصوص تمكين السيادة الشعبية لأن سلطة الشعب لا تمارس بطريقة مباشرة، على اعتبار أَن النظام التمثيلي يفترض تقنية يلجأ إليها اضطرارًا لاستحالة ممارسة الحكم المباشر من قبل المواطنين، والناجمة عن الضغوط المادية المنظمة للسلطة فقط في مجتمع كبير، وبالتالي فهي تقليص للديمقراطية وتجاوزًا لها. إذ تفهم النظرية الشعبوية الانتخابات بأَنها من الوسائل الانتقائية التي تفضي إِلى حكومات تمثيلية أرستقراطية، متصلة بعمليات رصد الخصال المطلوبة في المرشحين وبمسارات تصنيفية لهم، كما إِن العلاقة بين الناخبين وممثليهم، قائمة على أَساس الهرمية المعيارية الأَخلاقية، وبذا يصبح ممثلوهم بمنزلة النخبة الحاكمة بموجب الجدارة للأرستقراطية الانتخابية(١٢).

ومن منظور النظرية الشعبوية أَن الديمقراطية الليبرالية خلقت سمتان، عرفتا بالعمومية وعدم الشخصنة في موضوعية القانون المنظم للإرادة العامة وشكل السلطة التي يمارسها، فهو قوة تفرض على الناس الإلتزامات والتحكم فيهم، لذا إِن سيادة ذلك القانون كآلية للديمقراطية، مناقضة لجوهرها. كما إِن الخط التطوري للرأسمالية، أَبطل التصوّر الإجماعي للديمقراطية على إِثر توكيد الطبقية، وشيوع الإِنقسامات الاجتماعية والفوارق المجحفة في الدخل، والتفاوت في المواقع الاجتماعية، التي أَفرزت مجتمعات أَفرادها مستقلون أكثر وبقدرات على إبداء المواقف والآراء الخاصة التي تبلور تصورات مستقبلية زيادة على الحاضر، أَفضى إلى التشتت الكبير في الخيارات الانتخابية، وقوض التصورات السابقة عن مبدأ الغالبية، كحصيلة لعدم الاستقرار السياسي، بعد فوز المُمثِلين بأغلبية ضئيلة للغاية بعد تراجع النسبة المئوية للمشاركة(١٣). وبموجب الرؤى ناقدة للديمقراطية الليبرالية، أَن الطابع التمثيلي في ظل الديمقراطية محكوم بالسمة العشوائية، لأن الإِنابة عن الجميع متاحة لأَي فرد، انطلاقًا من فكرة عدم التمييز والتساوي في القدرات المشابهة لنظام القرعة، مما يجتر إلى عدم انتقاء الكفاءات، فالانتخابات آلية اختيار المُمثِلين بلا معايير محددة تمنح خصوصية الحرية للناخبين بتحديد المعايير التي

ينتخبون في ضوئها. وهذا ما عدته النظرية الشعبوية سببًا بإنهاك القدرة التمثيلية للمنتخِبين، وتُرسي المواجهة الدائمة بين شعب صناديق الانتخاب وشعب المبادئ كإحدى مآلات مخاطر تجاوزات الأغلبية الشعبية[١٤].

ثالثًا: الديمقراطية الآنية الشعبوية:

تتجلى العلاقة المعقدة بين الشعبوية والديمقراطية تنظيرًا وواقعًا، فالنظرية الشعبوية ليست ضد الديمقراطية كما تعلن، وإنما تختلف مع الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم فإن الشعبوية فكر يدافع عن نزعة أغلبية ويدعم ديمقراطية معادية لليبرالية، حيث تتبنى النظرية الشعبوية نسخة من الديمقراطية استقطابية مقيدة، مختلفة عن النموذج الديمقراطي الليبرالي، وتتميز بنهجها الخاص في التعامل مع التباسات الديمقراطية، من خلال طرحها لآلية دمج الشعب في شخص القائد السياسي "الدال المهيمن" كما تسميه، والمعبر عن الإرادة الجماعية ووحدتها وفقًا لمطالبها المختلفة، وبذلك يتحقق حل مشكلة التمثيل[١٥]. تصف النظرية الشعبوية علاقة عمودية جديدة حيث يكون الشعب، فاعلًا جماعيًا يتشكل حول هوية غير جاهزة يتوجب بناؤها، كثيرًا ما يروج الشعبويون لمبدأ السيادة الشعبية لانتقاد المؤسسات المستقلة التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الديمقراطية الليبرالية، مثل السلطة القضائية ووسائل الإعلام، التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية.

تستغل الشعبوية الاضطرابات الملازمة للديمقراطية الليبرالية، لإقامة توازن عادل بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات، وينتقد الشعبويون خروقات مبدأ سيادة الأغلبية الذي يمثل صلب الديمقراطية، وتثير الشعبوية من حيث الجوهر عدم ثقتها في أي مؤسسة لم تُنتخب تسعى إلى الحد من سلطة المواطنين، وبذلك فإن الشعبوية يمكنها أن تكون ديمقراطية متطرفة معادية لليبرالية، تقدمها كبديلة ومؤسسة على إعادة النظر في الفهمين الليبرالي والتمثيلي للديمقراطية، اللذين ترى فيهما اختزالًا للمثال الديمقراطي، وعلى أَساس ذلك أَسست النظرية الشعبوية القطيعة مع الديمقراطية الليبرالية[١٦]، وقد طالبت بالتوقف عن حصر الديمقراطية في دولة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان، كما تفعل "النيوليبرالية"، وبالعودة إلى السيادة الجماعية كونها مبدأ ذا أولوية. وعليه فإن جوهر تصور النظرية الشعبوية للديمقراطية يكمن في التوجه نحو السيادة الشعبية الذي يقع ضمن سياق ثلاثي: تصور التعبير الشعبي على أساس الاستفتاء باعتباره الإجراء المفضل؛ وفلسفة التمثيل السياسي التي بموجبها يتجسد الشعب في صورة القائد؛ ورفض الجهات الوسيطة التي تمنع التواصل المباشر بين الشعب والسلطة[١٧].

ورغم أن الشعبوية تعترف بحق الشعب في إضفاء الشرعية على الحكام ومعاقبتهم من خلال انتخابات منظمة، فإنها لا تعترف بحرية الصحافة وحرية التنظيم الحزبي والمؤسسات غير الانتخابية، لأنها تعرقل بشكل مباشر الحركات الفورية لتعبير الشعب عن إرادته. ووفقًا لهذا المفهوم فإن الشعب كل لا يتجزأ، حيث إن الترويج للديمقراطية المباشرة يهدف إلى القطيعة مع المؤسسات الوسيطة، وبالتالي فإن التعامل المباشر مع الشعب يعتبر وسيلة لعزل "الأوليغشاريا" السياسية القديمة والعاجزة(١٨).

تثني الخطابات الشعبوية المعاصرة كثيرًا على الاستفتاء وتوليه مكانة كبرى، فهو في رأي الشعبويين أكثر الوسائل المؤكدة والملائمة لاستعادة الثقة بالديمقراطية وإيجاد حلول لما أصاب الإجراءات والمؤسسات التمثيلية البرلمانية التقليدية من إنهاك ملحوظ. إن لمثل هذه الدعوة إلى إرساء أشكال مباشرة للمشاركة الشعبية، ولتوطيد شرعية الأنظمة السياسية، ولزيادة صلاحيات السلطة التنفيذية. وأمّا عن كيفية ممارسة الشعب لسيادته فتجري بواسطة اللجوء إلى الاستفتاء، كنوع من الإلتحام المباشر بين السلطة والشعب، ويتم ذلك كما تؤكد النظرية الشعبوية من خلال التعبير الآني اللحظوي بتوسيع نطاق الديمقراطية ومجالات الاستفتاء(١٩)، حتى تعود المبادرة بالقرار عبر السلطة التقديرية للشعب من دون وسائط، بمنزلة قرارات للتنفيذ، مما يحرره من قبضة الطبقة السياسية. وحينئذ فنحن إزاء آلية مزدوجة للاختزال والغلو في المقاربة الشعبوية التي تؤدي في النهاية إلى استقطاب يشمل إطار العمل الديمقراطي، وطرائقه المتمثلة بالاستفتاء، فهو الوسيلة الملائمة للنقد الداخلي الهادفة نحو تعزيز الفكرة الديمقراطية وتجديدها مع التفكير في البدائل القادرة على تطوير ميزات الديمقراطية به. إذا أنه يمكِّن الناخبين من حسم قضية ما مباشرة بأنفسهم، كما حدث مع البريطانيين بعد أحد عشر عامًا من إصرارهم على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ناقضين لتوجهات أَغلبية نواب البرلمان الراغبين بالبقاء(٢٠).

تسود رؤية ضمنية مضمونها أن الإرادة العامة تتحقق بالإجماع الشعبي باعتباره شكلا مكتملًا للديمقراطية يترافق بالفعل مع نقد الآمال المعقودة على تعددية المقاربة الليبرالية البرلمانية، فإنّ تجانس الشعب وتوحده الحقيقيين لا يحصلان إلا تجاه النخبة. إن المشاركة السياسية لا تعبر في هذا السياق عن نزعة مواطنية نشطة بل إنها تعبر عن إحساس الفرد بكونه عضوًا في جماعة، إنها نوع من الفضائل العفوية الشعبية والفطرة السليمة للجماهير. مثل هذه الديمقراطية الآنية لا تتطلب هيئات سياسية تشتغل على قاعدة ديمقراطية داخلية، حتى وإن كانت هذه الهيئات مهيكلة بل بالعكس تتطلب مسارًا يتم بموجبه الانضمام إلى عرض سياسي مُعد سلفًا.

إن الديمقراطية الداخلية تعني في الحصيلة وجود توجهات ونقاشات في الاستراتيجية وتنافس الأفراد، وهذه الطريقة نفسها التي تتهيكل بها الأحزاب، وتتسبب بالاستقطاب السياسي الناجم عن عملية دمج الدولة في المجتمع السياسي[٢١]، يعني أنه يتعذر وجود فضاء عمومي يفصل بين الدولة والفضاء الخصوصي، ويؤدي في الآن نفسه إلى فك الارتباط مع الديمقراطية؛ وبالتالي خصخصة "الطاقة الديمقراطية" واحتكارها بشكل من الأشكال، كان قد أدّى إلى حد ما إلى شخصنة عملية الانتخاب بشكل جذري حيث حصرت عملية الاختيار في نطاق غير سياسي، لذا شددت النظرية الشعبوية على التضييق على التنظيمات والاعتراف فقط بالجسم الاجتماعي ككل، وفي حين أن الهيئات الوسيطة تصوغ عملية التصويت. لذلك، اعتبرتها هياكل بمثابة تحايل على الإرادة العامة، وأن كيان الشعب الحقيقي لا يتشكل إلا من خلال الإندماج المباشر للأفراد في الجسم الجماعي، وكل هذه الوسائل الدعائية الحزبية المصطنعة ليس لها غرض سوى استبدال الفطرة المتوازنة لدى الجمهور بتأثير الأحزاب[٢٢].

في الديمقراطية الشعبوية لا تنتقد الأحزاب فقط كهيئات وسيطة، بل تنظر إلى الإعلام عنصرًا معطّلًا لبروز الإرادة العامة والعفوية الديمقراطية فوسائله غير شرعية من جهة وظيفتها، ويتعزز غياب هذه اللاشرعية الوظيفية بأُخرى أَخلاقية ترتكز على شبهة تبعيتها لمصالح خاصة وقوى مالية ضاغطة، فالصحف تشكّل سلطات حقيقية وقوة عمومية في أَيدي الخواص، فهي سلطات خاصة نصبت نفسها سلطة دولة حقيقية تُمارس من دون تفويض وبلا مسؤولية، وعلى خلاف كل السلطات العادية التي تجد كل واحدة منها مهما صغرت جذورها وتفويضها في القانون الدستوري، فإنّ الصحافة سلطة طوعية لا ترتبط سوى بمصالحها وطموحاتها فإذا كان عدد السلطات العمومية محدودًا فإن لا حد لعدد الصحف[٢٣]، وإذا كانت صلاحيات السلطات العمومية محدودة فإن سلطات الصحافة بلا قيود، وهي لا تتعرّض لأي ضغوط فيما يعود للمشروعية والتمثيل، وإن لم يتم احتواء الصحافة فستكون بمنزلة مؤسسات خاصة تؤدي دورًا سياسيًا، فهي استئثار مكتمل الأركان لصلاحيات السلطات العمومية وتعطيل أَنشطتها.

وصفوة القول أن النظرية الشعبوية تحتفي بالسيادة الشعبية وحكم الأغلبية بقوة، ولكنها تعارض حقوق الأقليات والتعددية، فعلاقتها بالديمقراطية الليبرالية مركّبة، لأن القوى الشعبوية، تسعى كما تؤكد إلى إسماع صوت المجموعات المهمشة وإمدادها بالسلطة، ولكنها تحارب في الغالب أيَّ وجود للقوى والمؤسسات التي تخرق قواعد المنافسة، معللةً ذلك بضعف فاعلية الديمقراطيات الليبرالية في العالم المعاصر وعدم قدرتها على

الموازنة بين ما تريده الأغلبية وحقوق الأقليات[٢٤]، ولتجاوز هذا الوهن البين يقترح الشعبويون إجراء تعديل على العملية الديمقراطية، بدفع النظرية الشعبوية بالشعب إلى صدارة المشهد الديمقراطي، وهذا أمر بدهي لا محالة طالما أن عبارة الشعب تعني في الأصل الحاكم الذي يكون على رأس نظام يعرّف بالإحالة إليه، وانطلاقًا من هذا المعنى العام جدًا فإنَّ الديمقراطي الجيد لا يمكنه إلا أن يكون شعبويًا. والإحالة إلى الشعب باعتباره جسمًا مدنيًّا يجسّد في الوقت ذاته السياسة في عموميتها والوحدة، والإحالة إلى الشعب باعتباره جسمًا اجتماعيًا مطابقًا بحكم الواقع لجزء مخصوص من السكان، ويندرج ضمن منظور تعبوي يرمي إلى إعادة التأسيس الديمقراطي[٢٥].

المطلب الثاني: الشعبوية ودورها في دمقرطة الأَنظمة السياسية

أَولًا: الشعبوية وعملية الانتقال الديمقراطي:

إن تحديد مدى تأثير القوى الشعبوية على العمليات الانتقالية المحتملة، والتي من شأنها تطوير المسار الديمقراطي، والذي يعتمد على الطبيعة غير المكتملة للديمقراطية، مما يجعلها عرضة للتدهور أو التطور حسب السياق الذي توجد فيه. لذا لا بد من دراسة الأنظمة الديمقراطية (الليبرالية)، وعمليات التحول الديمقراطي أو أحد منه. على الرغم من عدم وجود مسار نموذجي للتحول الديمقراطي، من الممكن تحديد المراحل المختلفة للفترة الانتقالية، ولكي نفهم ذلك، يجب أن يتم تحديد الأنظمة السياسية الأربعة الأكثر شيوعًا في عالمنا المعاصر[٢٦]. التي تقسم إلى أربع فئات، اثنتان منها استبداديتان واثنتان ديمقراطيتان؛ أي **الاستبدادية الشاملة** تقابلها **تنافسية**، كما توجد **ديمقراطية انتخابية** وأُخرى **ليبرالية**. وتتميز الاستبدادية الشاملة بالقمع المنظم وعدم إتاحة المجال للمعارضة السياسية، فيما تفسح الاستبدادية التنافسية أصحاب السلطة والمعارضة في الساحة السياسية، وإن كان هذا التنافس صوريًا، وتسمح بوجود معارضة وإجراء انتخابات ولكنها تخرق قوانينها لضمان ابقاء مجالًا ضيقًا للتنافس بين أصحاب السلطة في مناصبهم. أما الديمقراطية الانتخابية، فتتسم بالإجراء الدوري لانتخابات تستطيع المعارضة الفوز بها. ومع ذلك، فإن لهذا اللون من الديمقراطية كثيرًا من العيوب المؤسساتية التي تعوق احترام سيادة القانون، كما أنها تفتقد مؤسسات مستقلة لحماية الحقوق الأساسية للإنسان. وعلى الرغم من عدم خلو الأنظمة الديمقراطية الليبرالية من العيوب، فإنها تتيح فرصًا أكبر للمحكومين بمساءلة السلطات بفضل قوة فضائها العام والرقابة القضائية المستقلة[٢٧]. تجدر الإشارة إلى أن لكل واحد من هذه الأنظمة السياسية الأربعة دينامية سياسية خاصة به، وعادة ما تبقى ثابتة على الحال التي أسست عليها. لذلك،

ليس بالضرورة أن يوجد كل واحد من هذه الأنظمة السياسية في مسار انتقالي نحو مزيد من الاستبدادية أو الديمقراطية، ولكن صعود القوى الشعبوية يؤدي، في أغلب الأحيان إلى تغيرات في كل نظام من هذه الأنظمة. وفقًا للأثر الذي تحدثه الشعبوية في جميع المراحل الانتقالية وكما هو مبين فيما يلي[٢٨]:

١- تمنح الشعبوية منبرًا للمجموعات التي تحس بأَن النخبة السياسية لا تمثلها.

٢- تعبئ الشعبوية الفئات المقصاة من المجتمع لإعانتها على الاندماج في النظام السياسي.

٣- تسرع الشعبوية استجابة النظام السياسي بحثِّه على إقرار سياسات لمصلحة الفئات المهمشة من المجتمع.

٤- تزيد الشعبوية المساءلة الديمقراطية بإدراجها القضايا والقرارات السياسية في عالم السياسية[٢٩].

يمكن تقسيم أثر الشعبوية في دمقرطة الدول إلى مراحلتين: **تطبيق الليبرالية، والانتقال الديمقراطي.** تبدأ الشعبوية في تطبيق الليبرالية حين يرفع النظام الاستبدادي بعض القيود ويوسع هامشًا من الحقوق الفردية والجماعية، وبفضل قدرة الشعبوية على التعبير عن مطالب السيادة الشعبية وحكم الأغلبية، فإنها تثير النقاشات حول الاضطهاد الموجود في الدولة، ما يساهم في صياغة مرجعية عليا تمكن زعماء المعارضة من تعبئة المعارضين، ومن الأمثلة الجيدة لذلك هو الدور الذي قامت به الشعبوية في بعض الحركات المعارضة الكبيرة في أوروبا الشرقية، ولا سيما حركة التضامن العمالية في بولندا[٣٠].

على الرغم من التباس دور الشعبوية في مرحلة الانتقال الديمقراطي من نظام استبدادي تنافسي أو شمولي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، فإن أثرها يبقى إيجابيًا وبنّاءً، كما ترى النظرية الشعبوية، ويرجع السبب في ذلك إلى دفاعها عن مبدأ انتخاب الناس لمن يحكمهم، لذلك تجدها تضغط على النخب لإحداث تغيير يضمن حق وصول الغير إلى السلطة السياسية. كما قام "كواتيموك كارديناس" في المكسيك، مؤسس حزب الثورة الديمقراطية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، الذي تفرع عن الحزب الثوري المؤسساتي الحاكم ذو الواجهة الديمقراطية، والحكم الاستبدادي التنافسي[٣١]. لذلك، شرع "كارديناس" ومن خلال حزبه للتعبير عن معارضتهم الليبرالية والمطالبة بإجراء انتخابات حرة. واعتمد حزب الثورة اللغة الشعبوية من أجل تصوير زعيمه بوصفه رجلًا متواضعًا من عامة الناس، جُل ذلك أَفضى إلى بناء ديمقراطية حقيقية. بعد تمهيد الطريق للنقاشات التاريخية التي مكنت من تنظيم انتخابات تأسيسية نزيهة في عام ٢٠٠٠، والتي نتج عنها سقوط الحزب الثوري المؤسساتي وفوز حزب الفعل الوطني المحافظ بالرئاسة[٣٢].

ثانيًا: تقويض الشعبوية للديمقراطية:

لا يؤمن الشعبويون نظريًا بعملية تعزيز الديمقراطية، لاعتمادهم على تأويل الديمقراطية القائل بعدم تقييد الإرادة الشعبية ونبذ المجموعات التي لم يصوت عليها أحد، وعادة ما ينظرون إلى هذه المجموعات كمؤسسات فاقدة للشرعية، تسعى إلى الدفاع عن المصالح الخاصة للأقليات القوية، عوض الذود عن مصالح الشعب الحقيقية. كما حدث مع "متشار رئيس وزراء سلوفاكيا الشعبوي (١٩٩٤–١٩٩٨)، الذي عارض تعزيز الديمقراطية، وتبنى سياسة تقويض الليبرالية عبر تجاهلها بعض القوانين والسعي إلى تغيير أُخرى، ورسم الخارطة الانتخابية بما يضمن القضاء على المعارضة، ما ساهم في تقهقر ديمقراطية الدولة بوتيرة ثابتة، وإن كانت بطيئة، حتى استحالت إلى ديمقراطية ضعيفة[٣٣].

يمكن رصد تأثير الشعبوية خلال العقود الأخيرة على تقويض الديمقراطية، والذي يقسم إلى ثلاثة مراحل: **بدء انهيار الديمقراطية، وسقوطها، والقمع.** تتضمن مرحلة بدء انهيار الديمقراطية تغيرات تصاعدية ترمي إلى التضييق على دور المؤسسات المختصة في حماية حقوق الإنسان، والحد من استقلالية القضاء، وضرب مبدأ سيادة القانون، وإضعاف حقوق الأقليات. وعادة ما تبدأ مرحلة بدء انهيار الديمقراطية باعتماد القادة الشعبويون، أنموذجًا متطرفًا للأغلبية الديمقراطية، حيث لا مكان ولا قيمة لأي مجموعات أو مؤسسات تحول دون "تحقيق الإرادة العامة للشعب". كما قام الحزب الشعبوي اليميني الروماني بتنفيذ رؤية راديكالية معارضة، حين تسلمه السلطة في عام ٢٠١٠، إذ استخدم أغلبيته الانتخابية الحزبية لسن دستور جديد يزيل أغلبية القيود المفروضة على سلطة حكومته، ويسمح لحزبه بتثبيت الموالين له في مواقع حاسمة مدة طويلة، ومنحهم حق الاعتراض على القرارات المحتملة للحكومات المستقبلية[٣٤].

أَمَّا **المرحلة الثانية** من عملية الحد من الديمقراطية، فهي **سقوط الديمقراطية**، وتحيل إلى انتقال نظام سياسي من ديمقراطية انتخابية إلى استبدادية تنافسية أو استبدادية شاملة في حالة استثنائية. والأصل أن يؤدي الفاعلون الشعبويون دورًا ملتبسًا سلبيًا في هذه المرحلة، لأنهم يغيرون في العادة قواعد العمل السياسي لصالح القوى الشعبوية، أو يهاجمون "النخبة الفاسدة" لعدم سماحها للشعب بالتعبير عن إرادته[٣٥]. ويُعدُّ النظام السياسي في البيرو خلال حكم "فوجيموري" مثالًا لهذه المرحلة. فقد أمسك بزمام السلطة بوصفه شعبويًا في عام ١٩٩٠، حيث اقترح مقاربة لحل الأزمات الاقتصادية التي كانت تواجهها الدولة، بعد حملته على المؤسسة السياسية، التي أَحاطتها أَزمات عميقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لافتقاد "فوجيموري" إلى أَحزاب قوية تدعمه، ولعدم رغبته بتأسيس تحالفات مع الأحزاب الفاعلة، مما اضطره إلى ايقاف العمل بالدستور وإغلاق البرلمان

في عام ١٩٩٢، بذريعة سعيه إلى "تحقيق إرادة الشعب". واستمر "فوجيموري"، في حكم بيرو ثماني سنوات أُخرى. واتصف النظام السياسي بأَنهُ استبداديًا تنافسيًا أكثر من كونه ديمقراطيًا انتخابيًا في فترة حكمه[٣٦].

يُعد **القمع** آخر مرحلة من عملية الحد من الديمقراطية، وهي مرحلة تشير إلى الانتقال من نظام استبدادي تنافسي إلى آخر استبدادي شامل. وعادة ما يحدث عبر انتقال متدرج، ويرتبط بوقوع أزمات معينة، فمن الأَمثلة القليلة قيام الرئيس البيلاروسي "لوكاشينكا" الذي تعد أيديولوجيته الشعبوية، السبب الرئيس في إبقائه على رأس نظام استبدادي تنافسي، إلى نظام استبدادي شامل، معللًا بأَن قوى المعارضة بأنها "تخدم مصالح القوى الأجنبية". وهو الممثل الحقيقي "للشعب البيلاروسي الصالح"[٣٧].

إذًا يمكن القول بأَن الشعبوية تساهم في إحداث انشقاقات سياسية، ويقف أَمام تكوين التحالفات السياسية الثابتة، وتستخدم الشعبوية مفهوم السيادة الشعبية لحسر دور المؤسسات الحقوقية، وتلجئ إلى حكم الأَغلبية للإلتفاف على حقوق الأَقليات.

ثالثًا: آليات احتواء النظرية الشعبوية:

لاحتواء النظرية الشعبوية، يجب أَن يكون وفق عملية إعادة تأسيس ديمقراطي جدير بأن يشكل بديلًا صلبًا مما تطرحه. وبعدم تجاهل حقيقة ارتباط الديمقراطية ببعض التناقضات الداخلية الكامنة فيها، ولكن في الاعتراف بأن مقاربة الفكرة الديمقراطية لا تمكن إلا بتعميق بعدها النظري ووصل كل أشكالها المبتورة بفعل انفصالها بعضها عن بعض، وتوسيع نطاقها ومضاعفة طرائق التعبير عنها وكذلك إجراءات تجسيدها وعدد مؤسساتها[٣٨]. ومن بين تلك التناقضات التجريبية شيوع قضية سوء **مبدأ التمثيل** الذي يُعد مكونا أساسيًا من مكونات الفكرة الديمقراطية، والوظيفة الأساسية لها على أساس أن عملية الانتخاب هي الإجراء الذي يتم بمقتضاه تعيين الناطق الرسمي في المجلس باسم جماعةٍ ما، ولكن هناك أيضًا حاجة إلى أن يعكس هذا المجلس صورة البلاد عامة، لذا نشأت الأحزاب السياسية لتعبر عن مصالح مختلف الجماعات على وجه الخصوص، ومن هنا أيضًا كانت المطالبة بضمانات لتمثيل الأقليات باعتماد التمثيل النسبي، ولكن المشكلة أن مردود هذه الوظيفة الديمقراطية المزدوجة للانتخابات ما فتئ يتراجع في عالم ينحدر نحو الغموض حيث فقدت فكرة البرنامج الملازمة لفكرة الولاية أهميتها؛ وبموازاة ذلك تناقص مستوى الثقة بالمُنتَخبين بفعل انشغالهم

بأداء مهماتهم "الروتينية" وبالتالي ضعفت نسبة تمثيلهم لمن انتخبهم، ثم هناك بزوغ مجتمع ما عاد من الممكن تقسيمه إلى طبقات واضحة المعالم، وهذا ما صعَّب عملية التمثيل لهذا المجتمع[٣٩].

يكمن الحل الأَكثر جدوى لتطوير الأداء الديمقراطي في تكثيف طرائقه وأَشكاله بما يتجاوز دوره المحدود في العملية الانتخابية بوسائل عديدة هي[٤٠]:

١- اعتماد مبدأ التكافؤ وتطبيق إجراءات انتخابية جديدة كافية للوفاء بوظيفتي التمثيل سواء تعلق الأمر باعتماد مبدأ سحب التفويض من المنتخبين في حالات معينة أو بتقليص عدد فترات الولاية أو مدتها، أو كذلك مراجعة مسألة تمويل الحملات الانتخابية لضبط دور المال السياسي في الانتخابات، حتى لو كان لهذا التمويل فائدة وظيفية لا يمكن إنكارها فهو يستحق بصفته تلك أن يكون موضع المتابعة.

٢- تمتين العلاقة بين المُمثَّلين والمُمثِلين على مراحل من خلال الديمقراطية التفاعلية وذلك بإرساء آليات دائمة تعزز العلاقة تلك بالتشاور والإعلام والمساءلة[٤١].

٣- إعطاء المعنى المجازي لعبارة "تمثيل" مكانته في تعريفها جعل الوقائع التي يعيشها المواطن بارزة للعموم، وبالفعل فالديمقراطية لا تعني سيادة الشعب أو النقاش العمومي أو انتخاب المسؤولين فحسب، إنها تعني أيضًا الإحاطة بالجميع، وأخذ كل الحالات والأوضاع الاجتماعية بالحسبان بشكل واضح وصريح. ويستجوب ذلك تطوير تمثيلية سردية فردية إلى جانب التمثيل التفويضي الكلاسيكي.

٤- إحساس الجماعة بأنها ممثلة يعني أن أي فرد في المجتمع يشعر بأَهمية رأيه، من خلال تطبيق عملية القرعة إلى جانب اعتماد عملية الانتخاب، بطريقة تتحدد لاحقًا سواء عند إرساء مجالس المواطنين أو عند إحياء إجراءات مساءلة السلطات الحاكمة[٤٢].

٥- ادراك بأن السيادة الشعبية أكثر تعقيدًا وأوسع من أن تصاغ صياغة انتخابية محضة، ولكن الديمقراطية تحتم أيضًا أن يعطى دورًا كبيرًا للرقابة الشعبية، فهذه الديمقراطية هي ما منحت الشعب حقه في إبداء الرأي من طريق ورقة الاقتراع أولًا ثم بالاعتراف ثانيًا بدور التظاهرات في التعبير عن الرأي، ويمكن أن تفضي هذه الرقابة الشعبية في المستقبل دورًا أكبر بتوسيع نطاق النشاط المواطني، فالرقابة وسيلة للحد من اختلالات السلطة ولمعالجة "الاختلال الديمقراطي" أَي في العلاقة بين الناخبين والمنتخبين وبين الحكام والمحكومين.

٦- مضاعفة عدد الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية وعدم الاكتفاء بديمقراطية التفويض، فشروط ممارسة السلطة ينبغي أَن تخضع بدورِها لمعايير ديمقراطية، أي الحصول على رخصة انتخابية للحكم[٤٣].

٧- اعتماد ديمقراطية الممارسة، بصياغة مبادئ تنظم علاقة الحكام بالمحكومين، من خلال الوضوح والفعالية بالشفافية والمسؤولية، مع ما تقتضيه من المساءلة والتقييم السياسي بقطع النظر عن عملية الاستقالة والتفاعلية، هذه المبادئ ترسم ملامح **ديمقراطية التملك**. التي تسمح للمواطنين بأن يضطلعوا بصفة مباشرة بمهمات ديمقراطية كانت لمدة طويلة حكرًا على السلطة البرلمانية، وتضفي معنىً عميقًا على حقيقة أن السلطة "علاقة"، وخصائصها تحدد الفرق بين وضع الهيمنة ووضع التمايز الوظيفي الذي يمكن أن ينشأ في كنفه شكل من أشكال تملك المواطنين للسلطة(٤٤).

٨- تحديد الميزات الشخصية المطلوبة ليكون الشخص "حاكما جيّدًا". ولا ينبغي اشتراط ميزات تقدّم الحاكم في صورة مثالية، وإنما بطريقة عملية تأخذ بالحسبان الصفات الضرورية التي من شأنها ترسي علاقة ثقة بين الحكام والمحكومين فتتأسس بذلك **ديمقراطية الثقة**. إذ أَصبحت الثقة من المؤسسات غير المرئية التي ازداد الاهتمام بها في عصر شخصنة الديمقراطيات.

٩- ينبغي أَن لا يقتصر تطبيق مبادئ الحكم الجيد على السلطة التنفيذية بمختلف أجهزتها بل هي صالحة كذلك لتدير مجمل المؤسسات غير المنتخبة ذات الطبيعة التعديلية (الهيئات المستقلة)، وكل من يشتغل في الوظيفة العمومية، هذه المؤسسات وهؤلاء الأشخاص لهم جميعًا سلطة على الآخرين وبالتالي هم مشاركون في إدارة الأجهزة الحاكمة.

١٠- عدم تبسيط مفهوم الحكم وحصره بالعدد الذي يحدد من يحكم ومن يشرّع واختزال السياسة بعملية حسابية، يقتضي المشروع الديمقراطي إثراء مفهوم الديمقراطية وتعدد أشكالها(٤٥).

بموجب ما تقدم ينبغي التمييز بين المؤسسات ذات الوضع الديمقراطي، أي تلك التي تنبع سلطتها من كونها منتخَبة وتلك التي لها صفة الديمقراطية بحكم أَهدافها وطريقة اشتغالها، سيما وإن هناك مقاومة ذهنية صامتة لهذه الطريقة في مقاربة الأشياء طالما أن الأذهان مشدودة إلى التصوّر الذي يحصر الديمقراطية في الانتخابات. إنَّ هذه الصفة الديمقراطية المنشودة ينبغي أن تتجسد أولًا في طريقة تعيين أَعضاء تلك المؤسسات بإخضاعهم لسلسلة من الاختبارات والتحريات وتحديد شروط الكفاءة ومعايير الاستقلالية، وعرضهم على جلسات استماع عامة، ثم الحرص على شفافية كل العناصر السابقة ومراقبة تدخل السلطة التنفيذية في عملية الاختيار(٤٦). ويتوجب ثانيًا تعزيز الصفة الديمقراطية للمؤسسة من جهة شروط إدارتها فالطابع الجماعي لهذه المؤسسات أهمية حاسمة.

وأَخيرًا لا بد من الخضوع لقواعد مخصوصة في عملية اشتغالها واعتماد شفافية نشر مداولاتها، وجعلها عرضةً للمساءلة والتقييم، وتمتين التواصل مع المواطنين عبر التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاهتمام المشترك. وعليه إن الأَمر لا يتعلق برسم نموذج ديمقراطي بل إلى عمل دؤوب يتطلب الإنجاز ومبادئ تتطلب التطبيق، فالديمقراطية هي قبل كل شيء النظام الذي لا يتوقف عن مساءلة نفسه، إن هذا الجهد وهذا الوضوح هما الكفيلان بتجريد المشروع الشعبوي ونظريته السياسية من جاذبيتهما، وهما أيضًا كفيلان بإطلاق مشاعر ديمقراطية تُحيي التضامن والتعاطف التي ستشكل نقطة ارتكاز لهذا المشروع الهادف إلى إرساء ديمقراطية شاملة وكثيرة الأشكال[٤٧].

خاتمة:

النظرية الشعبوية أيديولوجيا جزئية مرنة بحاجة إلى أيديولوجيات أُخرى تعضِّدها لتحديد طبيعة بنيتها ومفاهيمها، تضطلع بدور كبير عندما تقترن بالشعبوية في نجاح الفاعلين الشعبويين، إن الشعبوية لا يكون لها الأثر نفسه في جميع مراحل عملية الدمقرطة، فإنها على الرغم من معاداتها للديمقراطيات الليبرالية، تمارس دورًا في المضي قدمًا بالديمقراطية الانتخابية، وتشجع التطور نحو نظام ديمقراطي ليبرالي، وعلى الرغم من دعم الشعبوية السيادة الشعبية فإنها عادة ما تعارض كل ما من شأنه أن يقيد حكم الأغلبية، لأن جوهرها المؤمن بالواحدية، عادة ما يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم تيارات استبدادية. والذي جسد أيما تجسيد الطريقة التي يمكن أن يرتبط بها طقسا الاقتراع العام والاستفتاء ببناء ديمقراطية مباشرة واستقطابية هي ما نسميها اليوم "**الديمقراطية اللاليبرالية**". أن لكلا التأويلين للشعبوية وجهًا من الصحة؛ إذ يمكن أن تكون تهديدًا للديمقراطية أو تصحيحًا لمسارها ويتوقف تأثيرها على قوتها الانتخابية والسياق الذي تظهر فيه، وكذا السُبُل التي تختارها النظم السياسية لاحتواء ما أنطوى عليه المشروع الديمقراطي من وهن.

Conclusion:

Populist theory is a partial, flexible ideology that needs other ideologies to support it to determine the nature of its structure and concepts. It plays a major role when combined with populism in the success of populist actors. Populism does not have the same effect in all stages of the democratization process. Despite its hostility to liberal democracies, it plays a role in Moving forward with electoral democracy, it encourages the development towards a liberal democratic system. Although populism supports popular sovereignty, it usually opposes everything that would restrict majority rule, because its core belief in unilateralism usually ultimately leads to support for authoritarian trends. Which embodies the way in which the rituals of universal suffrage and referendum can be linked to the construction of a direct and polarized democracy that we call today “illiberal democracy.” Both interpretations of populism are valid. It can be a threat to democracy or correct its course, and its impact depends on its electoral strength and the context in which it appears, as well as the methods that political systems choose to contain the weakness of the democratic project.

الهوامش

١. كاس مودة. **مقدمة مختصرة في الشعبوية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص٢٥.

٢. **المصدر نفسه**، ص٢٩.

٣. عبدالوهاب الكيالي. **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٦)، ص٣٠.

٤. **المصدر نفسه**، ص٣٧.

٥. كاس مودة. **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥.

٦. عزمي بشارة. **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، ص٧٢.

٧. **المصدر نفسه**، ص٨٥.

٨. منى خويص. **دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، ط٢** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٢٠)، ص٨٣.

٩. **المصدر نفسه**، ص٨٩.

١٠. عبدالمنعم بكر. **الإعلام الرقمي وصعود الأحزاب الشعبوية في أُوروبا: دراسة لحالة النمسا وألمانيا** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص٢٣.

١١. **المصدر نفسه**، ص٣٥.

١٢. سعيد الصديقي. "**الشعبوية: أَبعادها وتأثيراتها السياسية**"، مجلة ذوات، العدد ٤٧ (تونس: ٢٠١٩)، ص٥٦

13. Beth, Mary. **The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics** (Pennsylvania: American Canadian center for Studies political, ٢٠١٤). P23.

١٤. سعيد الصديقي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤.

١٥. دنيا محمود. "**أزمة الديمقراطيات: مقاربات للفهم والنقد والتحليل**"، مؤسسة كارنيجي للسلام العدد ٦٧ (الأُردن: ٢٠٢٠)، ص٩٠.

١٦. **المصدر نفسه**، ص٩٤.

١٧. عبدالمجيد أَبوالعلا. "**اتجاهات متباينة: هل تتراجع مخاطر الشعبوية في أُوروبا**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ٢٤ (مصر:٢٠٢٣)، ص٨١.

١٨. **المصدر نفسه**، ص٨٨.

١٩. منصور الزواوي. **خطابات الأحزاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر** (الكويت: دار المحور، ٢٠٢٠)، ص١٠٢.

٢٠. **المصدر نفسه**، ص١١٨.

٢١. **المصدر نفسه**، ص١١٥.

٢٢. روبرت بالساسي. **الصعود الانتخابي للتيارات اليمينية الشعبوية في عالم اليوم** (بيروت: دار المسيرة، ٢٠١٨)، ص١٣.

٢٣. سعيد الصديقي. مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٢٤. تهامي عبدالحي. "**المتغير الجيلي وصعود الشعبوية والاحتشاد القومي**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢ (الأُردن: ٢٠١٧)، ص٩١.

٢٥. **المصدر نفسه**، ص١٠٥.

٢٦. باشا خير الدين. **صراع الشعبويات يتهدد الديمقراطية الفتية في تونس** (تونس: دار الهجرة، ٢٠٢٠)، ص٦٧.

٢٧. **المصدر نفسه،** ص٧٤.

٢٨ . Barney, Darren. **Venezuela's Chavismo and Populism in Comparative Perspective** (New Jersey: USA Center for Research and Policy Studies, 2015), p51.

٢٩. يان مولر. **ما الشعبوية؟** (أبو ظبي: منتدى العلاقات العربية، ٢٠١٩)، ص٤١.

٣٠. **المصدر نفسه،** ص٤٤.

٣١. شريف سعيد. "**التفتت السياسي بعد صعود الشعبوية وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي**"، دراسات المستقبل العدد ٦١ (لبنان: ٢٠١٩)، ص٣٠.

٣٢. زينب نوار. "**الشعبوية التكنوقراطية: دراسة حالة فنزويلا**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٣ (مصر: ٢٠١٧)، ص٦٦.

٣٣. **المصدر نفسه،** ص٧٠.

34. Blanc, Stephen. **Buying Time: The Delayed Crisis of Democratic Capitalism** (New York: American Research Center, 201٦). P92.

٣٥. طوني بنينت. **الديمقراطية العسكرية والحكومات الشعبوية: إطار للتحليل** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٧)، ص١٢٣.

٣٦. **المصدر نفسه،** ص١٢٩.

٣٧. نزيه الأيوبي. **الثورة المضادة الصامتة فرضيات حول ظهور الأحزاب السياسية في أمريكا الجنوبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص٩٦.

٣٨. **المصدر نفسه،** ص١٠٦.

٣٩. يان مولر. **مصدر سبق ذكره،** ص١٥٦.

٤٠. **المصدر نفسه،** ص١٦١.

٤١. مروة محمد. "**الأحزاب الشعبوية ومستقبل الديمقراطية**"، مجلة وادي النيل، العدد ٣٤ (مصر: ٢٠١٧)، ص١١٩.

٤٢. Brady, Bimber. **Dealing with Populists in Government: A Framework for Analysis**, (London, Political Behavior, 2018. P168.

Ahmed, Ahmed Zuhair Abdul Razzaq. "Cultural globalization." Tikrit Journal For Political Science 15 (2019): 112-129.

٤٣. عبدالمنعم بكر. **الشعبوية: إنكفاء للديمقراطية أم تعزيز لها** (أبو ظبي: دار العربي، ٢٠٢٠)، ص٣٣.

٤٤. **المصدر نفسه،** ص٣٨.

٤٥. **المصدر نفسه،** ص45.

٤٦ . Brenton, Crane. **he Silent Counter-Revolution: Hypotheses on the Emergence of Extreme Right-Wing Parties in Europe**, (Ottawa: Kaplan International Institute, 201٣), p111.

٤٧. روبرت بالساسي، **مصدر سبق ذكره،** ص٩٤.

المصادر :

أولًا: الكتب:-

١. الأيوبي، نزيه. **الثورة المضادة الصامتة فرضيات حول ظهور الأحزاب السياسية في أمريكا الجنوبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩).

٢. بنينت، طوني. **الديمقراطية العسكرية والحكومات الشعبوية: إطار للتحليل** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٧).

٣. خويص، منى. **دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، ط٢** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٢٠).

٤. مودة، كاس. **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

٥. الكيالي وآخرون، عبدالوهاب. **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٦).

٦. بشارة، عزمي. **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩).

٧. خير الدين، باشا. **صراع الشعبويات يتهدد الديمقراطية الفتية في تونس** (تونس: دار الهجرة، ٢٠٢٠).

٨. الزواوي، منصور. **خطابات الأحزاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر** (الكويت: دار المحور، ٢٠٢٠).

٩. مولر، يان. **ما الشعبوية؟** (أبو ظبي: منتدى العلاقات العربية، ٢٠١٩).

١٠. بالساسي، روبرت. **الصعود الانتخابي للتيارات اليمينية الشعبوية في عالم اليوم** (بيروت: دار المسيرة، ٢٠١٨).

١١. بكر، عبدالمنعم. **الإعلام الرقمي وصعود الأحزاب الشعبوية في أُوروبا: دراسة لحالة النمسا وألمانيا** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

١٢. بكر، عبدالمنعم. **الشعبوية: إنكفاء للديمقراطية أم تعزيز لها** (أبو ظبي: دار العربي، ٢٠٢٠).

ثانيًا: الدوريات:-

١. الصديقي، سعيد. "**الشعبوية: أبعادها وتأثيراتها السياسية**"، مجلة ذوات، العدد ٤٧ (تونس: ٢٠١٩).

٢. محمد، مروة. "**الأحزاب الشعبوية ومستقبل الديمقراطية**"، مجلة وادي النيل، العدد ٣٤ (مصر: ٢٠١٧).

٣. أبو العلا، عبدالمجيد. "**اتجاهات متباينة: هل تتراجع مخاطر الشعبوية في أُوروبا**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ٢٤ (مصر:٢٠٢٣).

٤. نوار، زينب. "**الشعبوية التكنوقراطية: دراسة حالة فنزويلا**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٣ (مصر: ٢٠١٧).

٥. عبدالحي، تهامي. "**المتغير الجيلي وصعود الشعبوية والاحتشاد القومي**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢ (الأُردن: ٢٠١٧).

٦. سعيد، شريف. "**التفتت السياسي بعد صعود الشعبوية وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي**"، دراسات المستقبل العدد ٦١ (لبنان: ٢٠١٩).

٧. محمود، دنيا. "**أزمة الديمقراطيات: مقاربات للفهم والنقد والتحليل**"، مؤسسة كارنيجي للسلام العدد ٦٧ (الأُردن: ٢٠٢٠).

Reference:

1. Barney, Darren. **Venezuela's Chavismo and Populism in Comparative Perspective** (New Jersey: USA Center for Research and Policy Studies, 2015).

2. Beth, Mary. **The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics** (Pennsylvania: American Canadian center for Studies political, ٢٠١٤).

3. Blanc, Stephen. **Buying Time: The Delayed Crisis of Democratic Capitalism** (New York: American Research Center, 201٦).
4. Brady, Bimber. **Dealing with Populists in Government: A Framework for Analysis**, (London, Political Behavior, 201٨).
5. Brenton, Crane. **he Silent Counter-Revolution: Hypotheses on the Emergence of Extreme Right-Wing Parties in Europe**, (Ottawa: Kaplan International Institute, 201٣).

Sources:

First: Books:-
1. Al-Ayyubi, Nazih. The Silent Counter-Revolution: Hypotheses about the Emergence of Political Parties in South America (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2019).
2. Bennett, Tony. Military Democracy and Populist Governments: A Framework for Analysis (Beirut: Dar Al-Farabi, 2017).
3. Khwais, Mona. An Analytical Study of the Populist Phenomenon, 2nd edition (Beirut: Dar Al-Farabi, 2020).
4. Mawaddah, Cass. A Brief Introduction to Populism, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2020).
5. Al-Kayyali et al., Abdel-Wahab. Encyclopedia of Politics (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, 2016).
6. Bishara, Azmi. In answering the question: What is populism? (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2019).
7. Khairuddin, Pasha. The struggle between populism threatens the young democracy in Tunisia (Tunisia: Dar Al-Hijra, 2020).
8. Al-Zawawi, Mansour. Discourses of populist parties in contemporary political thought (Kuwait: Dar Al-Mehwar, 2020).
9. Müller, Jan. What is populism? (Abu Dhabi: Arab Relations Forum, 2019).
10. Balsasi, Robert. The electoral rise of right-wing populist movements in today's world (Beirut: Dar Al-Masirah, 2018).
11. Bakr, Abdel Moneim. Digital media and the rise of populist parties in Europe: a case study of Austria and Germany (Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2020).
12. Bakr, Abdel Moneim. Populism: A decline in democracy or a strengthening of it (Abu Dhabi: Dar Al Arabi, 2020).
Second: Periodicals:-
1. Al-Siddiqi, Saeed. "Populism: Its Dimensions and Political Effects," Dhawat Magazine, No. 47 (Tunisia: 2019).
2. Muhammad, Marwa. "Populist Parties and the Future of Democracy," Nile Valley Magazine, No. 34 (Egypt: 2017).
3. Abu Al-Ela, Abdul Majeed. "Divergent trends: Are the dangers of populism diminishing in Europe?" Al-Ahram Center for Political Studies, No. 24 (Egypt: 2023).
4. Nawar, Zeinab. "Technocratic Populism: A Case Study of Venezuela," Jordanian Journal of Social Sciences, No. 53 (Egypt: 2017).

5. Abdel-Hay, Tohamy. “Generational change and the rise of populism and nationalist mobilization,” Jordanian Journal of Social Sciences, No. 12 (Jordan: 2017).
6. Saeed, Sharif. “Political fragmentation after the rise of populism and the crisis of the Western democratic model,” Future Studies No. 61 (Lebanon: 2019).
6. Ahmed, Ahmed Zuhair Abdul Razzaq. "Cultural globalization." Tikrit Journal For Political Science 15 (2019
7. Mahmoud, Donia. “The Crisis of Democracies: Approaches to Understanding, Criticism, and Analysis,” Carnegie Endowment for Peace, Issue 67 (Jordan: 2020).